

# قانون الأقباط للأحوال الشخصية يحدد الخلافات في مصر

## احتكام المسيحيين لشرائعهم الخاصة بالأسرة يغير علاقة السلطة بالمؤسسات الدينية



قانون الأقباط يهتم بكل تعاملاتهم بدءاً بالزواج وصولاً إلى إثبات النسب

والريية حيال قانون الأحوال الشخصية الكنسي، لأن المتطرفين نجحوا في إقناع شريحة واسعة من أنصارهم بأن إباحة التبني للمسيحيين سوف يكون مقدمة لنشر التبشير وزيادة أعداد الأقباط، ما يجعل منهم قوة مهمة في المجتمع. ورغم نص القانون على أن التبني سيكون قاصراً على الأطفال المسيحيين، فإنه يمكن استمالة أطفال الشوارع ودور الأيتام ومجهولي النسب، وهؤلاء أعدادهم كبيرة وغير معروف دياناتهم، وهم الشريحة التي يخشى إسلاميون حصولهم على الديانة المسيحية، في ظل تصريحات قيادات كنسية بأن أطفال الشوارع لو تبناهم مسلم أو مسيحي أفضل من نومهم على الأرض.

بالتالي قد يكون قانون الأحوال الشخصية المسيحي نقطة تحول في علاقة الحكومة بالأزهر والكنيسة، فهل تسترعي الأولى الأقباط بتمرير نصوص تشريعية موجودة في شرائعهم تؤكد قدرتها على تكريس مدينة الدولة، أم تدخل معركة جديدة مع الأزهر مجالها هذه المرة الأحوال الشخصية للأقباط.

الاستعانة بصوت تبني حشد الرأي العام للوقوف في وجه القانون، وهو ما سبق حدوثه عندما قدم البابا شنودة، بابا الكنيسة القبطية الراحل، نفس القانون تقريبا، وجرى تجميده بعد تصعيد ديني متعمد. وقال البابا شنودة في حينه، إن الاتجاه العام للدولة وعند الإخوة المسلمين ورموزهم ضد التبني والمساواة في الميراث، وأنا والكنيسة وقيادتها لا نريد أن نصطدم معهم لأننا لا نريد فرقة، وعكست هذه التصريحات التي مرت عليها قرابة ربع قرن أن الصدام قائم لا محالة، وقد تكون أطرافه متشعبة. وإذا نجحت الحكومة في امتصاص الأزمة مقابل تنازلات ترضي الكنيسة من دون تدخل عسكري، قد تدخل معركة أخرى أكثر شراسة مع السلفيين الذين يسيطرون على الأرض أكثر من المؤسسة الدينية الرسمية، فهؤلاء ينظرون بسلبية إلى أي ميزة في الأحوال الشخصية تمنح للأقباط.

ويرى مراقبون، أن الترويج لأفكار مغلوطة عن التبني صنعت حالة من الشك

وما زالت المؤسسة الدينية عاجزة عن تقديم قانون خاص بالأحوال الشخصية للمسلمين، ونصر على أن تكون وحدها دون غيرها منوطة بهذا الحق، فهي التي عارضت مشروعات تقدمت بها الحكومة ونواب في البرلمان دون أن تطلع عليها، ما يضعها حاليا في حرج بالغ، لتقدم الكنائس بقانون الأقباط مقابل تراخيها عن إحراز أي تقدم في ذات الملف. غير متوقع أن يكون الصدام بين الحكومة والكنيسة كما جرى في الماضي، لأن الحكومة تريد تكريس المدنية في أذهان الناس بعيدا عن المواءمات السابقة. وترفض الكنيسة أن توصم بالمتخالفة من جانب اتباعها، في حال تكرر تجميد القانون، فأغلبية المسيحيين متدمرون من تماهيها مع الحكومة، ويتم ترويضهم على فترات وتهديتهم بالصبر مقابل إقرار هذا التشريع باعتباره جزءا في المعتقد الديني.

وقد يبتعد الأزهر عن المواجهة المباشرة مع الكنيسة بسبب الأحوال الشخصية، لكنه لن يجد صعوبة في

للأقباط، بمثابة صك ترميز نصوصه كاملة بلا تعديل أم لا، فالحكومة اعتادت استخدام أوراق ضغط على الكنيسة، مثل الأحكام القضائية التي تفرم سلطتها الدينية المطلقة، لكن التشريع الجديد يجرها من هذا الضغط، ويجعل قراراتها المرتبطة بالزواج والطلاق والميراث لا تخضع لولاية القضاء. يصطدم سعي الكنيسة إلى الترحيل المطلق من أوراق الضغط مع رفض الحكومة تحول المؤسسات الدينية لجمهوريات مستقلة بذاتها لا تخضع لقوانين الدولة، وهذه أم الأزمات مع الأزهر الذي يرفض المساس باستقلاله، وبالتالي غير متوقع منح استقلال كامل للكنيسة حتى لا تستخدمها مؤسسات دينية أخرى نزيعة للمطالبية بالمثل. يخشى البعض أن يكون القانون مقدمة لإعادة إحياء أفكار قديمة جاهد الأزهر لإجهادها، وعلى رأسها تصاعد المطالبات بالمساواة في الميراث بين الذكور والإناث، ويرى في قانون الكنيسة تحريضا موجها له ليكون أكثر مرونة في القضايا الأسرية.

يعبر مشروع قانون الأحوال الشخصية للأقباط عن رفضهم استمرار خضوع قوانينهم للأحكام الإسلامية، باعتبار ذلك ضد الدولة المدنية، وفق تقديرهم. ويتيح مشروع القانون هذا لغير المسلمين حق الاحتكام إلى شرائعهم في سن التشريعات المرتبطة بأحوالهم الأسرية، وهو ما يخلق خلافا مع الأزهر الذي يرفض المساس باستقلاله. وتعتقد دوائر كنسية، أن تمرير الحكومة لهذا القانون يحتاج إلى إرادة سياسية قوية.

بسهولة، فالعركة سوف تكون بين النضر والمدنية، والتراث والأصولية. يبدو أن القانون الجديد الذي يمس عصب الأسرة المسيحية أصبح اختبارا لعلاقة الحكومة بكل من الأزهر والكنيسة، فالأخيرة تعول على التقارب الحاصل بين نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي والأقباط منذ وصوله إلى الحكم، والمؤسسة الدينية اعتادت تصيب نفسها مدافعة عن الإسلام، ولا تقبل التشريعات المناهضة لتراثها. ما يعطي للأمر أبعادا دقيقة بان الكنيسة تقدمت بقانون يحكم حياة الأقباط وفق الشريعة المسيحية، كان مصيره التجميد، ومنذ ثمانينات القرن الماضي وهي تجاهد لتحريك الملف، وتقديمه للبرلمان للموافقة عليه. وحصلت محامية قبطية على أحكام قضائية في مسائل أسرية بشكل فردي مؤخرا، وهو ما جدد الحديث حول قانون الأحوال الشخصية.

وارتبط تجميد الحكومات السابقة للقانون باحتوائه على مواد مفخخة، مثل التبني المحظور في البلاد وفق قانون الطفل الصادر عام 1996، والمساواة في الميراث، لكن الكنيسة في كل مرة تلتزم الصمت وترفض التصعيد خشية الصدام مع الحكومة والتيارات المتشددة التي ترى القانون اعتداء على الإسلام.

وما يطمئن الكنيسة هذه المرة هو أن القانون مدعوم من الرئيس السيسي، فهو من طالب الكنائس الثلاث بسرعة إعداد تشريع يحكم علاقات الأقباط وفق ما تقره دياناتهم، وحينها تصاعدت وتيرة الجدل وراج أن الحكومة تسعى إلى جعل المسيحيين فوق الدولة.

ويرى متابعون، أن إقرار القانون بهذه الصيغة يعكس وصول العلاقة بين الحكومة والكنيسة إلى مرحلة متقدمة من التناغم، لأن الأقباط يرفضون استمرار خضوع قوانينهم لأحكام إسلامية، باعتبار ذلك ضد الدولة المدنية. وتعتقد دوائر كنسية، أن تمرير الحكومة لتشريع يحجر المسيحيين من هبنة القوانين الإسلامية على حياتهم الخاصة يحتاج إلى إرادة سياسية قوية. وغير معروف ما إذا كان دعم السيسي لقانون موحد يحكم الحياة الشخصية



أحمد حافظ  
كاتب مصري

تترقب الأوساط المجتمعية في مصر معركة محتملة بين الحكومة وكل من الكنيسة والأزهر، بعد تقديم ممثلي الكنائس المصرية، الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية، فعليا مشروع قانون الأحوال الشخصية للأقباط إلى مجلس الوزراء، الخميس، تمهيدا لعرضه على مجلس النواب لمناقشته وإقراره، بعد فترة من التردد. يرتبط الجدل المنتظر، باستناد الكنائس إلى المادة الثالثة من الدستور، التي تتيح لغير المسلمين حق الاحتكام إلى شرائعهم في سن التشريعات المرتبطة بأحوالهم الأسرية، بعيدا عن الاعتراف بما تقره الشريعة الإسلامية، باعتبارها أساس التشريعات في مصر. يجمع القانون كل تعاملات الأقباط، مثل الزواج الأول والثاني والخطبة والطلاق والنفقات وعلاقات الأبناء والأبناء وثبوت النسب ونسوية النزاعات والميراث والتبني، ويحظر قبول الدعاوى القضائية الخاصة بالأحوال الشخصية للمسيحيين قبل عرضها على الكنيسة، ولا يجوز الطعن في قرارات المجلس الإكليريكي أمام القضاء.

**القانون الجديد الذي يمس عصب الأسرة المسيحية أصبح اختبارا لعلاقة الحكومة المصرية بكل من الأزهر والكنيسة**

وقالت مصادر كنسية لـ"العرب"، إن مشكلة قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين في عدم اتفاق بعض نصوصه مع الشريعة الإسلامية خاصة ما يتعلق بالمساواة في الميراث بين الذكور والإناث، وإقرار التبني الذي ما زال الأزهر يرفضه بشدة، ويعتبره خطرا على السلم المجتمعي، حيث يخلط بين الأنساب، وغير متوقع تمرير القانون

# استخدام الميديا لا بد له من قواعد واضحة يتفق حولها الآباء والأبناء

خلال العنف الجسدي الممارس عليه، يصيبه بصدمة نفسية. وقال الخبراء إن الصدمة النفسية تظهر لدى الطفل في فترة مبكرة أو قد تظهر في فترة المراهقة. وتأتي مرحلة ما بعد الصدمة التي يحاول الطفل فيها الهروب من العالم والمحيط اللذين يعيش فيهما، فيدفن نفسه في عالم افتراضي هو عالم الإنترنت.

**استخدام الميديا لا يجب أن يتجاوز كحد زمني 30 دقيقة بالنسبة للأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات**

وينصح الخبراء الأهل بتشديد الرقابة على الأطفال وعدم تركهم أمام أجهزة الكمبيوتر في غرف مغلقة، والحرص على أن يستخدموا الإنترنت في مكان مفتوح أمام أعين الكبار. كما يرون أنه من الضروري مساعدة الأطفال على تصفح المواقع الهادفة والمفيدة في تكوين شخصياتهم ودعم قدراتهم ومهاراتهم. وينصحون بإشراكهم في أنشطة رياضية واجتماعية وترفيهية خارج المنزل لتتبع مصادر معارفهم.

سلوكه بطريقة سلمية، أما إذا كان المحتوى غير ملائم لعمره ويحتوي على مشاهد صور أو ملامح لأشياء تتجاوز قدرات عقله ومداركه فسيكون التأثير خطيرا وسلبيا على سلوكه ونفسيته. وتعتبر متلازمة الإنهاك المعلوماتي، وهي كثرة المعلومات التي يتعرف عليها الطفل دون التأكد من صحتها واحدة من أهم سلبيات الإنترنت على الأطفال بالإضافة إلى إصابة الطفل بالانطواء وانفصاله عن الآخرين. كما يؤدي الجلوس لساعات طويلة أمام شاشة الكمبيوتر إلى فقدان ثقة الطفل بنفسه وإضعاف شخصيته، كما أنه يعرضه للتعريف على الكثير من الأفكار المغلوطة التي تعارض مع معتقدات وثقافات مجتمعه وبيئته.

وليعب الأهل دورا رئيسيا في إدمان أطفالهم على استخدام الإنترنت، بحيث يصبحون غير قادرين على البقاء مدة طويلة دون استخدامها. ويرى الخبراء أن إهمال الأهل للطفل أو طريقة تعاملهم معه من الأسباب الرئيسية لتوجهه نحو استخدام الإنترنت بعيدا عن رقابته. وأظهرت دراسة قام بها قسم العمل الاجتماعي في الولايات المتحدة ونشرت في مجلة "الكمبيوتر وسلوك الإنسان" في العام 2016، أن سوء تعامل الأهل مع الطفل من خلال الإهمال النفسي وعدم مراعاة سلوكه، أو من

تراوح أعمارهم بين 6 و10 سنوات، وذلك لأن كثرة جلوس الطفل لساعات أمام جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول يؤدي إلى ضعف نظره، وإصابته بالصداع وأوجاع العظام، خاصة وأن جسده لا يزال في مرحلة التكوين، كما قد تؤدي أيضا إلى إصابته بالسمنة وما يرتبط بها من أمراض، خاصة وإن كان لا يمارس أي رياضة في أوقات فراغه الأخرى. ويؤكد الخبراء على أن الإنترنت بات صاحب الدور الأكبر في رسم سلوك الطفل وتحديد الطريقة التي ينظر بها إلى الأشياء، من خلال المحتوى الذي يتعرض له ثم يحاكيه ويتكون على أساسه سلوكه وتفكيره. وقال الخبراء إنه إذا كان المحتوى جيدا ومناسبا لعمر الطفل



رقابة الأهل مطلوبة

برلين - أوصت الغرفة الاتحادية للعالميين النفسيين الأولياء بالاتفاق مع أطفالهم على قواعد واضحة وصريحة في ما يتعلق باستخدام الميديا والأجهزة الإلكترونية الحديثة والكمبيوتر الذكي والكمبيوتر اللوحي وأجهزة الألعاب. وأوضحت الغرفة الألمانية أن الأطفال الأقل من 3 سنوات لا يجوز لهم استخدام الأجهزة الإلكترونية، بينما لا يجوز للأطفال الأقل من 6 سنوات استخدام أجهزة الألعاب. ولا يجوز للأطفال الأقل من 9 سنوات اقتناء هاتف ذكي، أما الأطفال الأقل من 12 سنة فلا يجوز أن يستخدموا الكمبيوتر والهاتف الذكي والإنترنت من دون رقابة من الأهل.

وتحدد زمنية استرشادية تنصح الغرفة بالأبلا يزيد استخدام الميديا عن 30 دقيقة بالنسبة للأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات، وعن 45 إلى 60 دقيقة بالنسبة إلى الأطفال، الذين

## موضة

### أحدث صيحات المعاطف لهذا الشتاء

بعد المعطف قطعة أساسية لا غنى عنها في خزانة الثياب الشتوية للنساء والرجال على حد سواء؛ حيث إنه يمنح الإحساس بالدفء من ناحية ويضفي على المظهر لمسة أنيقة وفخامة من ناحية أخرى. وأوضح خبير الموضة الألماني كارل تيليسين أن الموضة النسائية تشهد هذا الشتاء رواجا كبيرا للمعطف ذي القصبة الواسعة، والذي يحاكي رداء "الستولا"، مشيرا إلى أنه يتم ربط المعطف بواسطة حزام. وأضاف تيليسين أنه يمكن تنسيق هذا المعطف مع سروال جينز ذي قصة ضيقة تساير خطوط القوام مع حذاء ذي كعب عال للحصول على إطلالة شتوية دافئة وأنيقة.

ومن جانبها، أشارت مستشارة المظهر الألمانية برونهيلد ميكله إلى أن المعطف المبطن بالزغب رائع بقوة هذا الموسم، موضحة أنه يجمع بين الخفة والدفء في آن واحد، كما أنه مقاوم لظروف الطقس السيء والرياح. وأضافت ميكله أن المعطف المبطن بالزغب يأتي هذا الشتاء بقصة طويلة تصل إلى الركبة، مشيرة إلى أنه يعد مناسباً لعشاق الرياضة بصفة خاصة.

